

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة .
وأعضوية القضاة السادة

محمد المحادين ، هاني قافيش ، د. فؤاد الدرادكة ، زاهي الشلبي

المستدعي : شركة عيسى بوشة وشركاه للمقاولات .
وكيلها المحامي عامر عبد الرحمن القضاة .

الموضوع : طلب تعيين مرجع .

بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢ تقدم المستدعي بهذا الطلب طالباً فيه تعيين المرجع القضائي
المختص للنظر في الاستئناف المقدم من قبل المستدعي بالقرار الصادر عن محكمة
صلح حقوق عجلون في الدعوى رقم ٢٠١٣/٥٩٣ بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٤
والقاضي : (بعد إجابة طلب وكيل المدعى عليها شركة بوشة بإدخال المستدعي
ضدهما سلطة المياه والشركة العربية الألمانية للتأمين في الدعوى) حيث صدر قرار
محكمة استئناف حقوق إربد رقم ٢٠١٣/١٦٤٤ بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٩ قضت فيه
بعد اختصاصها بنظر الاستئناف وإحاله الأوراق إلى محكمة بداية حقوق
بصفتها الاستئنافية كونها المختصة لنظر الاستئناف كما أصدرت محكمة بداية حقوق
عجلون بصفتها الاستئنافية قرارها رقم ٢٠١٤/٢/٣ قضت فيه بعدم
اختصاصها بنظر الاستئناف وانعقاد الاختصاص لمحكمة استئناف إربد) .

وأمام هذا التنازع السلبي بين محكمتي الاستئناف تقدم المستدعى بهذا الطلب من أجل تعين المرجع المختص لنظر الدعوى .

بعد التدقيق والمداولة قاتلناً نجد إن أوراق الدعوى تشير إلى أن المدعين :

١. موفق عبد الله محمود فريحات .
 ٢. نعمات عبد الغني محمد القعبورة .

بصفتها أحد ورثة المرحوم برهان عبد الله محمود فريحات وبصفتها وصية على القاصرتين سماح وسدراء بنت المرحوم برهان عبد الله محمود فريحات وبصفتهم جزءاً من ورثته .

٣. فراس برهان عبد الله فريحات .
 ٤. محمد برهان عبد الله فريحات .
 ٥. يوسف برهان عبد الله فريحات .
 ٦. لميا برهان عبد الله فريحات .
 ٧. مروة برهان عبد الله فريحات .
 ٨. صفاء برهان عبد الله فريحات .

المدعون من رقم ٣-٨ بصفتهم جزءاً من ورثة المرحوم برهان عبد الله محمود فريحات

٩. سمير محمد أحمد فريحات .
 ١٠. منير محمد أحمد فريحات .
 ١١. منيرة حسن أحمد بنى نصر .
 ١٢. سعدى أحمد علي فريحات .
 ١٣. حليمة فهد محمد أبو سليم .
 ١٤. شريفة أحمد علي فريحات .
 ١٥. آسيا حسن أحمد بنى نصر .
 ١٦. أميرة أحمد علي فريحات .
 ١٧. محمود محمد علي فريحات .

١٨. علي أحمد علي فريحات .
١٩. مريم أحمد علي فريحات .

وكيلهم جميعهم المحامي أحمد حسن الفريحات .

كانوا بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٠ قد تقدمو بالدعوى الابتدائية الحقوقية رقم ٢٠١٣/٥٩٣ لدى محكمة صلح حقوق عجلون بمواجهة المدعى عليهم :

١. وزارة المياه والري بواسطة من يمثلها قانوناً
٢. مؤسسة بوشة للمقاولات أو من يمثلها قانوناً .

موضوع الدعوى:

١. المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمزروعات والأشجار .
٢. طلب إجراء الكشف المستعجل لإثبات واقع الحال .

قيمة الدعوى: ١٠٠٠ دينار لغليات الرسوم على سند من القول :

١. يملك المدعون من ٨-١ قطعة الأرض رقم ٢٩٦ حوض ٥ البساتين من أراضي كفرنجة ويملك باقي المدعين وآخرين قطعة الأرض رقم ٣٣ حوض ٥ البساتين من أراضي كفرنجة .
٢. لقد قامت المدعى عليها الأولى بطرح عطاء الصرف الصحي وتم إحالة هذا العطاء على المدعى عليها الثانية التي قامت بإجراء الحفريات بواسطة الآليات التابعة لها من أجل إيصال المجاري لسكان المنطقة .
٣. لقد أدى فعل المدعى عليها الثانية إلى تكسير وقطع قناة السقيا التي تروى منها قطع الأرضي أعلاه وتم وضع كميات كبيرة من الطمم عليها مما أدى إلى حرمان قطع الأرضي أعلاه من الاستفادة من مياه الري وتحويل قطع الأرضي أعلاه إلى أراضي بعلية وإتلاف المحاصيل الزراعية الموجودة بها وكذلك ضعف إنتاج الأشجار من جراء عمل المدعى عليها .

٤. يستحق المدعون بدل التعويض عن الأضرار التي لحقت بالمزروعات الواقعة على قطع الأرضي أعلاه نتيجة حفر وتكسير ووضع كميات كبيرة من الطمم على قناة السقيا التي تروى منها قطع الأرضي أعلاه مما استوجب إقامة هذه الدعوى .

بasherت محكمة بداية حقوق عجلون النظر بالدعوى وفي جلسة ٢٠١٣/٩/٢٥ وبناءً على طلب وكيل المدعين فررت المحكمة إسقاط الدعوى عن المدعي عليها وزارة المياه والري والسير بها بمواجهة شركة بوشة للمقاولات ثم تقدم وكيل المدعي عليها شركة بوشة مع لائحته الجوابية بطلب إدخال شخص ثالث ويتبين من استدعاء الطلب أن الجهة المطلوب إدخالها :

١. سلطة المياه / عمان .

٢. الشركة العربية الألمانية للتأمين / عمان وقد أسس طالب الإدخال طلبه على ما يلي :

١. تقدم المدعون بالدعوى رقم ٢٠١٣/٥٩٣ ضد المدعي عليها شركة عيسى بوشة للمطالبة ببدل الضرر الذي لحق بالأرض وبالمزروعات والأشجار لقطعتي الأرض رقم ٢٩٦ و ٣٣ حوض (٥) البساتين من أراضي كفرنجة على سند من القول : بأن المدعي عليها شركة بوشة تقوم بتنفيذ خطوط الصرف الصحي وأن عملها الحق ضرراً بقطع أراضي المدعين .

٢. إن المدعي عليها شركة بوشة هي منفذة لمشروع الصرف الصحي بموجب العطاء رقم ٢٠١٠/١٥ لصالح سلطة المياه وأن جميع الأعمال التي تقوم بها تقع تحت إشراف وتنفيذ وأوامر سلطة المياه .

٣. إن مشروع الصرف الصحي المقصود بالعطاء رقم ٢٠١٠/١٥ مؤمن لدى الشركة العربية الألمانية للتأمين بموجب保单 رقم ٢٠١١/٣٥١٠/٣٥١١ لتعطية الأضرار التي تصيب الغير .

٤. إن المطلوب إدخالهما مسؤولاً عن تعويض المدعين على فرض ثبوت دعواهم .

وقد أصدرت محكمة الصلح بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٤ قرارها المتضمن عدم إجابة طلب وكيل المدعى عليها شركة بوشة بإدخال المطلوب إدخالهما سلطة المياه والشركة العربية الألمانية للتأمين .

لم ترتضِ المدعى عليها بقرار محكمة الدرجة الأولى السالف الذكر فطعنت فيه استئنافاً لدى محكمة استئناف إربد التي نظرت الطعن تدقيقاً وأصدرت بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٩ قرارها رقم ٢٠١٣/١٦٤٤ ويتضمن :
عدم اختصاصها بالنظر في هذا الطعن وإحاله الأوراق إلى محكمة بداية حقوق عجلون بصفتها الاستئنافية .

بعد إحالتها إلى محكمة البداية بصفتها الاستئنافية سجلت بالرقم ٢٠١٤/٥٩ ونظرت الطعن تدقيقاً وأصدرت بتاريخ ٢٠١٤/٢/٣ قرارها ويتضمن :
إعلان عدم اختصاصها بنظر الاستئناف .

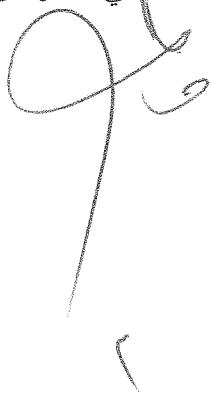
وحيث حصل تنازع سلبي على الاختصاص بين محكمة استئناف إربد ومحكمة بداية عجلون بصفتها الاستئنافية فقد نقدم وكيل المدعى عليها (طالبة الإدخال) بطلب إلى محكمتنا لتعيين المرجع المختص وفقاً لأحكام المادة ٣٥ من قانون أصول المحاكمات المدنية .

وبرجوعنا إلى لائحة الدعوى نجد إن المدعين قدروا دعواهم لغايات الرسوم بمبلغ ١٠٠٠ دينار ولما كانت قيمة الدعوى تقدر باعتبارها يوم رفعها وفي جميع الأحوال يكون التقدير على أساس طلب الخصوم وفق أحكام المادة ٤٨ من قانون أصول المحاكمات المدنية وحيث إن المادة ١٠/٣ من قانون محاكم الصلح المعجل رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٨ نصت على أن : (تستأنف إلى محكمة البداية الأحكام الصلحية الحقوقية التي لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها ألف دينار ..) وأن المدعين قدروا دعواهم يوم رفعها بمبلغ ألف دينار فإن ما يبني على ذلك أن محكمة البداية بصفتها الاستئنافية هي المختصة بنظر الطعن الاستئنافي وليس محكمة استئناف إربد .

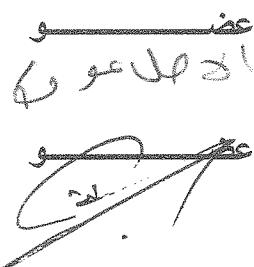
لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر اعتبار محكمة بداية حقوق عجلون بصفتها
الاستئنافية هي صاحبة الاختصاص بنظر الطعن الاستئنافي وإعادة الأوراق إلى
مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٤ رمضان سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٧/٢ م.

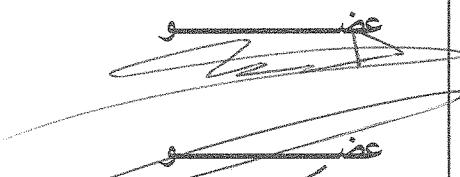
القاضي المترئس



عضو
الدبلوم



عضو
و



رئيس الديوان

